

From: Jordan Chamber of Commerce (Diwan) <diwan@jocc.org.jo>
Sent: Sunday, December 22, 2024 2:31 PM
To: Jordan Chamber of Commerce (Diwan)
Subject: قرار اللجنة الثلاثية لشئون العمل
Attachments: 35308.pdf

السادة اعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة الاردن المحترمين
الجهة الوارد منها الكتاب : وزارة العمل
موضوع الكتاب : قرار اللجنة الثلاثية لشئون العمل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أهدي سعادتكم أطيب التحيات، وارجو ان أرفق لكم نسخة عن الكتاب الوارد من وزارة العمل رقم علاقات عمل/1/35308 تاريخ 2024/12/22 ومرفقه قرار رفع الحد الأدنى للأجور الصادر عن اللجنة الثلاثية لشئون العمل بمقتضى احكام المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته والمبين فيه الحد الأدنى للأجور للعمال في المملكة بمبلغ (290) دينارا شهريا وذلك اعتبارا من تاريخ 2025/1/1 ولغاية 2027/12/31.

أرجو سعادتكم التكرم بالاطلاع والابيعاز للتعميم على اعضائكم ومنتسبيكم بهذا الخصوص.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

خليل محمد الحاج توفيق
رئيس مجلس الإدارة

غرفة تجارة الأردن
هاتف: +962 6 5902040
فاكس: +962 6 5902051





وزارة العمل



الرقم 35308/1/عمل

التاريخ 20 جمادى الثانية 1446

الموافق 2024/12/22

سعادة رئيس غرفة تجارة الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع :- قرار اللجنة الثلاثية لشؤون العمل

أرفق لسعادتكم قرار رفع الحد الأدنى للأجور الصادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بمقتضى أحكام المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، والمبين فيه الحد الأدنى للأجور للعمال في المملكة بمبلغ (290) ديناراً شهرياً وذلك اعتباراً من 1/1/2025 ولغاية 31/12/2027.

رجاءً لسعادتكم التكرم بالاطلاع والإيعاز لإجراء ما ترون مناسباً بهذا الخصوص.

وتفضلاً سعادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

خالد محمود البكر
وزير العمل



خطبة الأمين العام
نسخة / مديرية علاقات العمل والملفوظات الجماعية
معد الكتاب / ايمان الرشان

الملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: 0962 6 2221020 + فاكس: 0962 6 2223049 + ص.ب: 8160 عمان 11121 الأردن - الموقع الإلكتروني: www.mol.gov.jo البريد الإلكتروني: dewan@mol.gov.jo



وزارة العمل

قرار صادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل برفع الحد الأدنى للأجور صادر بمقتضى
أحكام المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته

عملأً بالصلاحيات المخولة للجنة الثلاثية لشؤون العمل بموجب أحكام المادة (52) من قانون
العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور في المملكة قررت اللجنة

ما يلي:

أولاً: يكون الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين المشمولين بأحكام قانون العمل رقم (8)
لسنة 1996 وتعديلاته (290) ديناراً شهرياً بغض النظر عن طريقة تقاضي
 أجورهم اعتباراً من تاريخ 2025/1/1 ولغاية 2027/12/31.

ثانياً: يبدأ سريان قرار الحد الأدنى للأجور اعتباراً من تاريخ (2025/1/1).

ثالثاً: يقصد بالأجر كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليهسائر
الاستحقاقات الأخرى أياً كان نوعها إذا نص (القانون أو عقد العمل أو النظام
الداخلي) أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل
الإضافي.

رابعاً: يكون حساب الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على العمال العاملين بأجر يومي أو
أسبوعي أو بالساعة أو لأي مدد أخرى، وذلك بتقسيم الحد الأدنى للأجر الشهري
على (30) يوماً.

خامساً: يتلقى العمال المتربون ما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور في المرحلة الأخيرة من
تدريبهم وتحدد هذه المرحلة بموجب التعليمات التي تصدرها مؤسسة التدريب المهني
سندأ لأحكام المادة (37) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته.



وزارة العمل

سادساً: المستثنون من هذا القرار:-

أ- نظراً لخصوصية الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الألبسة في المملكة واعتمادها على العمالة الأردنية والوافدة بشكل كبير، ونظراً لطبيعة العلاقات التعاقدية لهذه الشركات في الأسواق المحلية والخارجية وبهدف ضمان وكفاءة تنافسية هذه الشركات في هذا القطاع قررت اللجنة إعتماد (عقد العمل الجماعي الذي تم إبرامه بين الجمعية الأردنية لمصري الألبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في غزل المنسوجات ونسجها وإتمام تجهيزها (الصناعات الجلدية والمحيكات)) 2023/8/21 والذي تم إيداعه لدى الوزارة حسب الأصول تحت الرقم (34) تاريخ 2023/10/1 ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من قرار رفع الحد الأدنى للأجور كما يعتبر أي (عقد عمل جماعي يتم توقيعه بين الجمعية الأردنية لمصري الألبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في غزل المنسوجات ونسجها وإتمام تجهيزها (الصناعات الجلدية والمحيكات)) جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار.

ب- العاملون في المنازل من غير الأردنيين وطهاتها وبستانييها ومن في حكمهم.

سابعاً: قررت اللجنة بأن يكون تعويض الشركات نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور والتي تقدم خدمات الأمن والحماية وخدمات النظافة وبباقي الخدمات الفندقية والمعاقدة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال المشتريات الحكومية لتحديد قيمة التعويض لها بهذا الخصوص من خلال لجنة يشكلها مجلس الوزراء لهذه الغاية.



وزارة العمل

صدر في هذا اليوم الاثنين ١٤/١٢/٢٠١٣ تاريخ

خالد محمود البكار
رئيس اللجنة وزير العمل

فتحي الجفيري
رئيس غرفة صناعة الأردن

خليل الحاج توفيق
رئيس غرفة تجارة الأردن

فاروق الحديدي
أمين عام وزارة العمل

عودة الرواشدة

خالد الفناطسة
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

عبد الله الجبور
مساعد الأمين العام للعمليات

خالد ابو مرجوب
رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

محمود منصور (إدبيسي)
رئيس النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص

عدنان الدهامشة

مدير مديرية علاقات العمل والمفاوضات الجماعية

خليل ابو الفيلات
سكرتير اللجنة



قانون العمل الاردني وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996

المنشور على الصفحة 1173 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4113 بتاريخ 16/4/1996

المادة 52

أ. يشكل مجلس الوزراء بناء على تعيين الوزير لجنة تتالف من عدد متساو من ممثلي عن الوزارة والعمال وأصحاب العمل ويعين المجلس رئيسا لها من بين أعضائها.

ب. تتولى اللجنة الثلاثية تحديد الحد الأدنى للأجور وذلك بصورة عامة أو بالنسبة لمنطقة أو لمهنة معينة او لفئة عمرية معينة على ان يؤخذ بعين الاعتبار مؤشرات تكاليف المعيشة التي تصدرها الجهات الرسمية المختصة، وتنشر قرارات اللجنة في الجريدة الرسمية.

ج. تتخذ اللجنة الثلاثية قراراتها بشأن الأمور المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة بالإجماع وبخلاف ذلك تحيل الأمر إلى الوزير لرفعه إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 14 لسنة 2019 حيث كان نصها السابق كما يلي :

أ . يشكل مجلس الوزراء بناء على تعيين الوزير لجنة تتالف من عدد متساو من ممثلي عن الوزارة والعمال وأصحاب العمل ويعين المجلس رئيسا لها من بين اعضائها تتولى تحديد الحد الادنى للأجور مقدرا بالنقد الاردني وذلك بصفة عامة او بالنسبة لمنطقة معينة او مهنة معينة وتكون مدة العضوية فيها سنتين قابلة للتجديد.

ب. تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها وتقدم قراراتها الى الوزير اذا لم تكن بالاجماع ليتولى رفعها الى مجلس الوزراء ليتخذ القرار بشأنها على ان تأخذ بعين الاعتبار في تقديرها للاجر تكاليف المعيشة التي تضعها الجهات المختصة وتنشر القرارات النهائية التي تصدر بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية بما في ذلك تاريخ بدء العمل بها.